

تقرير أمريكي: الردع لا يفيد مع الجماعات الإرهابية

قال خبراء وعلماء اجتماع ومتخصصون في علم الإنسان وآخرون من أعضاء لجنة مكافحة الإرهاب أول من أمس أن الولايات المتحدة ستتخاطب مع الجماعات المتشددة والمتطرفة عن طريق الحكومات المضيفة لمثل هذه الجماعات وعبر أطراف ثالثة، وأضاف التقرير، الذي نشره المجلس القومي للأبحاث أنه يجب مناقشة أيضًا قضايا مثل الفقر والقمع التي قد تتسبب في زيادة الإرهاب.

وأفاد: التهديدات المباشرة ما زالت قائمة، إلا أن من غير المرجح أن تكون فعالة بمفردها. والمجلس وهو أحد الأكاديميات القومية للعلوم هيئة مستقلة إلا أنه يقدم النصح للكونغرس والحكومة الأميركية فيما يتعلق بنطاق واسع من القضايا العلمية والطبية وقضايا أخرى. وبعد الهجمات التي تعرضت لها نيويورك وواشنطن في 11 سبتمبر، شن الرئيس جورج بوش حربًا ضد الإرهاب وتوعد بمهاجمة، ليس الإرهابيين فقط وإنما الجهات التي تساندتهم أو تؤويهم أيضًا.

وقال فيث ميتشل مدير الدراسة والمتخصص في علم الإنسان في المجلس: إن اللجنة طلب منها دراسة ما إذا كان الردع سيكون مجددًا في محاربة الإرهاب، وتتمحور فكرة الردع حول أن التهديد بالتأثر سيحول دون وقوع هجمات. وتابع: كانت الأمور أبسط أثناء الحرب الباردة. وأضاف: إنه كان يكفي التهديد بقصف الاتحاد السوفيتي وهو أمر لم تكن مثل هذه الجماعات تريده، مما كان يحول دون قصفها الولايات المتحدة، لكنه أشار إلى أن مثل هذه الطريقة لا تجدي مع جماعات مثل تنظيم القاعدة. وقال ميتشل أن الأمور أصبحت أكثر تعقيدًا من ذلك، فالتهديد لا يأتي من مدن محددة أو شيء يمكن أن تدمره.

وأشار التقرير الذي نشر على الإنترنت، إلى أنه أصبح من الصعب أيضًا معرفة ما تكن له مثل هذه الجماعات تفديراً باستثناء عائلاتها ومنظماتها وزملائها وأسلحتها والمساندة المالية التي تحصل عليها وأسلوبها في الحياة ورؤيتها للمستقبل، وفي ضوء هذه المشاكل، فإن السياسة الأمثل قد تكون توجيه تهديدات بالردع مع التعاون مع أطراف ثالثة قد يكون لها القدرة على التأثير على الإرهابيين.

وأورد التقرير: ومن بين هذه الأطراف الأنظمة التي تؤوي إرهابيين والجماعات السياسية والاجتماعية المعتدلة في مثل هذه الدول والأنظمة المجاورة وحلفاء الولايات المتحدة، وأشار إلى أهمية الحلفاء من جراء المصاعب الخاصة التي تنطوي عليها هذه العملية، فإن الدولة بحاجة لكل أصدقائها لردع الإرهاب.

وأضاف: إن من المهم فهم الجذور الرئيسية للإرهاب تقوم العديد من المجتمعات بتعزيز الإرهاب من جراء النمو السكاني المرتفع وعدم المساواة اقتصاديًا والفقر، وعندما تمتزج كل هذه العوامل مع أفكار قوية مناهضة للغرب يحركها في بعض الأحيان واعز ديني يكون المجال خصبًا لمساندة الإرهاب.

يذكر أن بوش كان قد قال في خطاب له في شهر يونيو الماضي: إنه إذا انتظرنا إلى أن يتحقق التهديد فسننتظر طويلاً وكان ذلك أمام البرلمان الألماني يستعجل إطلاق ما اسماه باستراتيجية الضربات الوقائية وهي استراتيجية جديدة تحاول الولايات المتحدة أن تتبناها لتحقيق بها مزيدًا من التوسع والهيمنة في العالم. هذه النزعة ازدادت ضراوة مع وصول بوش الابن للإدارة ولكنها بدأت تتبلور مع نهاية الحرب الباردة.

أسرار المقابلة بين وزير الداخلية الكويتي ورئيس المخابرات الأمريكية

قام محمد خالد الصباح نائب رئيس الوزراء ووزير الداخلية الكويتي الثلاثاء الماضي بزيارة خاطفة إلى واشنطن استغرقت 24 ساعة التقى خلالها جورج تينيت مدير المخابرات المركزية الأميركية تبادل خلالها وجهات النظر حول عدد من القضايا وبشكل خاص تطورات الوضع بشأن العراق.

وقالت صحيفة القبس الكويتية أمس: إن تينيت أكد للوزير أنه إذا تطور النزاع الراهن بين واشنطن وبغداد فإن أميركا تتعهد بضمان أمن الكويت وسيادة حدودها في مواجهة أي هجوم صاروخي عراقي محتمل، وكذلك المساهمة في معالجة احتمالات نزوح عراقي باتجاه الكويت.

ونقلت القبس عن مصادر موثوق بها أن الإدارة الأميركية دخلت مرحلة التجهيز الفعلي للهجوم على العراق وهي تدرس الخيارات المتعلقة بالتوقيت.

من جانبها ذكرت صحيفة الوطن الكويتية أن الملفات السياسية الساخنة في المنطقة والتداعيات الأمنية المنبثقة منها والمرتبطة بها كانت أبرز ما تم التطرق إليه على طاولة المباحثات التي جمعت الشيخ محمد الخالد والمسؤولين الأميركيين.

وأشارت إلى أن زيارة المسؤول الكويتي لواشنطن جاءت في ضوء التطورات السياسية والأمنية في المنطقة والاحتمالات المتصاعدة لتوجيه ضربة عسكرية إلى العراق وأوضحت أن الاجتماعات تطرقت كذلك إلى التطورات التي تشهدها الأراضي الفلسطينية واتجاهات التغيير في القيادة الفلسطينية، وقالت: إن الشيخ محمد الخالد عاد إلى أوروبا لاستكمال إجازته الصيفية هناك بعدما قطعها لهذه الزيارة.

يذكر أن الحكومة العراقية تحاول تحييد الكويت في نزاعها الأخير مع الولايات المتحدة، ولكن الحكومة الكويتية يبدو أنها لا تنسى ما قام به صدام حسين حين اجتاح الكويت في 2 أغسطس 1990 وتبدي السلطات الكويتية رغبة أكيدة في استبدال النظام العراقي ولكنها تخشى أن تكون الهجمات الأمريكية مثل سابقتها مجرد ضرب للمنشآت ولا تسفر عن تغيير النظام

مدير الأمن الداخلي الأمريكي: وقوع هجمات إرهابية داخل أمريكا أمر محتوم

قال مدير الأمن الداخلي الأمريكي توم ريدج : إن خلايا تابعة لشبكة القاعدة التي يتزعمها أسامة بن لادن لا تزال تعمل في الولايات المتحدة.

وفي أول لقاء له مع وسائل الإعلام البريطانية منذ توليه منصبه العام الماضي، قال ريدج لبي بي سي: إنه لا تزال هناك نقاط ضعف كبيرة في الأمن يمكن للإرهابيين أن يستغلوها بسهولة.

وأضاف: إنه على الرغم من تحسن الأمن فيما يتعلق بحركة الطيران فإن التهديد من الأسلحة الكيماوية والبيولوجية لا يزال مصدر قلق خاص.

وقال ريدج: إن أمريكا أصبحت أكثر أمانًا منذ هجمات 11 سبتمبر أيلول، لكنه حذر من أن خلايا القاعدة لا تزال تنتظر الفرصة التي تضرب فيها ثانية.

كما قال: إن أجهزة الأمن الأمريكية أحبطت بالفعل عددًا من الهجمات المخططة، على الرغم من أنه لم يحدد الأماكن التي كانت تلك الهجمات تستهدفها.

وسلم ريدج بأن وقوع هجمات إرهابية جديدة أمر محتوم وقال: سأكون سادجًا إذا استنتجت أنه، أخذًا في الاعتبار أن 19 شخصًا على الأقل دخلوا البلاد قبل شهر إن لم يكن أعوام للتخطيط والإعداد لهجمات سبتمبر أيلول، أنهم كانوا 19 شخصًا فقط.

لكن ريدج اعترف بأنه من غير المحتمل أن تنفذ جميع المطارات إجراءات الأمن التي حددها الكونجرس بفحص جميع حقائب وأمتعة المسافرين بنهاية العام الحالي.

وقال: إن الموانئ هي نقطة ضعف أخرى في الولايات المتحدة، وإنها باب محتمل لدخول الأسلحة الكيماوية والبيولوجية.

يذكر أن الأجهزة الأمنية الأمريكية تستعد بالفعل منذ فترة لاحتمالات هجوم للقاعدة ينفذ في ذكرى 11 سبتمبر.

روبوت 11 سبتمبر يستخدم في الكشف عن أسرار الهرم الأكبر في 17 سبتمبر

لندن : «الشرق الأوسط»

يتوقع ان يكشف هرم خوفو، اكبر الاهرامات الثلاثة التي تنتصب فوق هضبة الجيزة منذ 4500 سنة، عن اسرار جديدة يوم 17 الشهر الجاري بمساعدة روبوت استخدم في البحث عن احياء بين ركام برجى مركز التجارة العالمي في نيويورك بعد تعرضهما للهجمات الارهابية في 11 سبتمبر (ايلول) الماضي. وستتابع مشاهدو التلفزيون في العالم رحلة الروبوت الصغير في الممرات الضيقة بغرفة دفن الملكة بهرم خوفو التي لم تكشف عن اسرارها بعد. وكان العالم البريطاني واينمان ديكسون اول من اكتشف الممرين الضيقين في الجهتين الجنوبية والشمالية من غرفة الملكة عام 1872، وبعد ذلك بـ 120 عاما نجح المهندس الالماني رودلف جاتنبرج عام 1993 في استخدام روبوت مزود بكاميرا فيديو لمحاولة الكشف عن اسرار الممرين الضيقين، الا ان الروبوت لم يستطع الالتفاف، غير انه صور بابا حجريا في نهاية الممر علقته به قطعتان معدنيتان. ويأمل علماء المصريات ان تؤدي الفجوات غير المكتشفة الى مقابر ملكية سلمت حتى الآن من السرقة، وقال الباحث الاثري احمد عثمان في اتصال هاتفى اجرته معه «الشرق الأوسط» ان الباب الحجري في نهاية الفجوة يقف قبل السطح الخارجي للهرم بنحو 15 مترا، ولا بد ان تكون هناك بقايا أثرية قديمة نجت من لصوص المقابر، ولم يسرقها أيضا لصوص العصر الحديث. واذاف ان اي شيء سيكتشف سيكون مثيرا للاهتمام، لانه سيلقي الضوء على الكثير من اسرار تعود لـ 4500 سنة. وقال «الكل يعلم ان هرم خوفو يحتوي على حجرات اخرى لكن احدا لم ينجح حتى الآن في تحديد مواقعها. واذا كانت هناك مقبرة داخل الهرم فانه يتعين معرفة مدخلها بالتحديد». وصمم الروبوت الذي اطلق عليه اسم «بيراميد روفر» باحثون من معهد ماساشوستيس للتكنولوجيا، وهو يشبه الدبابة وطوله 30 سم وعرضه 12 سم، لكن ارتفاعه يتراوح بين 11 سم و28 سم، ويتحرك ملاصقا لأرض وسقف الممر الضيق، كما انه مزود بكشافات ضوئية وخمس كاميرات صغيرة. وسيشرف الدكتور زاهي حواس الامين العام لهيئة الاثار المصرية يوم 17 الشهر الجاري على التجربة. وستعتمد رحلة «بيراميد روفر» على ثقب صغير سيتم حفره في الباب الحجري وادخال كاميرا من الثقب لكشف العالم الخفي الذي لم يكتشف من قبل. وهناك اكثر من نظرية تدور بين علماء المصريات تتعلق بالفجوات منها نظرية تقول انها فجوات هوائية لتجديد الهواء في غرفتي الدفن داخل هرم خوفو، ورأي آخر يقول انها تتعلق بالطبوقس الجنائزية، اذ يعتقد انها تسمح لروحي الملك والملكة بالخروج الى العالم الآخر.

صحيفة أمريكية: المباحث الفيدرالية تكثف تحرياته لمعرفة من يسرب المعلومات داخل الكونجرس؟

يبدو أن المباحث الفيدرالية ولجان المخابرات بالكونجرس أصبحت مختربة ولا تستطيع الحفاظ على سرية معلوماتها ، فقد كشفت صحيفة الواشنطن بوست الأمريكية في عدد أمس السبت أن مكتب التحقيقات الفيدرالي يكثف من تحرياته بين أعضاء في مجلس الشيوخ الأمريكي لاكتشاف مصدر تسريب معلومات استخبارية سرية حول هجمات 11 سبتمبر إلى وسائل الإعلام .

وقالت الصحيفة : إن المكتب طلب من جميع الأعضاء ال 17 في لجنة الاختيار الاستخباري في مجلس الشيوخ تسليمه سجلات مكالماتهم الهاتفية وجدول أعمالهم ومقابلاتهم ليومي 18 و 19 يونيو الماضي وللذين جري فيهما تسريب المعلومات السرية إلى وسائل الإعلام . وكان مدير وكالة الأمن القومي الأمريكية الجنرال مايك هايدن قد قام في 18 يونيو الماضي بتسليم أعضاء اللجنة المذكورة تقريراً سريراً حول رسالتين بالغي الحساسية باللغة العربية تمكنت الوكالة من اعتراضهما في العاشر من سبتمبر الماضي أي قبل يوم من الهجمات ، حيث اشارتا هاتان الرسالتان إلى قرب القيام بعمل لكن الوكالة لم تقم بترجمتهما سوى يوم 12 سبتمبر بعد فوات الأوان .

وفي يوم 19 يونيو بثت شبكة الأخبار الأمريكية سي ان ان نص للرسائل السرية التي ذكرت أن 'المباراة توشك أن تبدأ' و 'غدا ساعة الصفر' .

ويقول مسئولو الاستخبارات الأمريكية إن بث نص الرسائل يمكن أن ينبه أشخاصاً تسعى وكالة الأمن القومي إلى الإيقاع بهم وأن يضر بمصدر مهم من مصادر المعلومات . وذكرت الصحيفة أن بعض الخبراء القانونيين وأعضاء في الكونغرس يؤمنون بأن من الخطأ أن تقوم سلطة تنفيذية مثل مكتب التحقيقات بالتحقيق في أعمال سلطة تشريعية تشرف أصلاً على عمل الوكالات الاستخبارية وتجزئ تمويلها مثل لجنة الاختيار الاستخباري في مجلس الشيوخ .

وأضافت الصحيفة إن بعض المسؤولين يشعرون أن هدف تحريات مكتب التحقيقات هو منع بلوغ معلومات قد تخرج إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إلى الشعب الأمريكي . وأشارت الصحيفة إلى أن تكثيف مكتب التحقيقات لتحرياته يأتي في أعقاب استجوابه نحو 100 شخص من بينهم أعضاء لجنة الاختيار الاستخباري أنفسهم وأطقم موظفي مكاتبتهم

صرخة صادقة من مثقفي أمريكا .. فمن يسمعها؟

- أي عالم سيصبح عالماً إذا باتت الحكومة الأمريكية حرة طليقة...!
- لقد قالوا لنا : إن التساؤل عن سبب حدوث هذه الكارثة يقارب الخيانة.
- لقد أعلن بوش: أنتم معنا أوضدنا، وها نحن نجيب : نرفض السماح لك بالتحدث باسم كل الشعب الأمريكي!
- فلنسمع العالم تعهدنا: سنقاوم آلية القمع والحرب...

أعد مثقفون وأكاديميون وفنانون أميركيون بياناً، "أملاه الضمير"، بعنوان "ليس باسمنا"، سينشر في وسائل الإعلام الأميركية في اليوم الحادي عشر من أيلول 2002، يدعون فيه الشعب الأميركي إلى "مقاومة السياسات والتوجهات السياسية العامة التي انبثقت غداة 11 أيلول 2001" عن إدارة الرئيس جورج بوش، والتي "تشكل مخاطر جدية تهدد شعوب العالم أجمعين".

وأشار البيان إلى إعداد "الحكومة الأميركية علناً لشن حرب شاملة ضد العراق، وهو بلد لا تربطه صلة بأحداث 11 أيلول المرعبة"، متسائلاً: "أي عالم سيصبح عالماً إذا باتت الحكومة الأميركية حرة طليقة، ترسل فرق

الكوماندوز والمجرمين والقنابل حيث تشاء؟". وقال البيان "إننا نؤمن بأنه يجب على أصحاب الضمائر تحمل مسؤولية ما تفعله حكوماتهم، ويجب علينا أولاً معارضة الظلم الذي يرتكب باسمنا، لذا ندعو جميع الأميركيين والأمريكيات إلى مقاومة الحرب والقمع اللذين فرضتهما إدارة بوش على العالم أجمع، لكونهما عملاً ظالماً غير أخلاقي وغير شرعي. وقد اخترنا مناصرة شعوب العالم أجمعين".

وشدّد البيان على أننا - أي المثقفون- شاهدنا أحداث 11 أيلول المرعبة، وفجعنا بمقتل آلاف الأبرياء...حتى عندما استعدنا ذكرى مشاهد مماثلة في كل من بغداد وبنما وقبلهما فيتنام". وأضاف البيان "إلا أن الحداد ما كاد يبدأ، حتى أطلق أبرز قادة العالم العنان لروح الثأر، ووضعوا سيناريو مفرطاً في التبسيط عن "الخير في مواجهة الشر"، والذي تم تناوله من قبل وسائل الإعلام طيبة وخوفاً في آن واحد فقالوا لنا: إن التساؤل عن سبب حدوث هذه الكارثة يقارب الخيانة، وأنه لم يعد ثمة حيز لأي جدل، أو أي أسئلة سياسية أو أخلاقية شرعية".

ولفت البيان إلى أن إدارة بوش "انتزعت- عنوة لنفسها ولحلفائها- الحق في إرسال قوات عسكرية إلى أي مكان وفي أي زمان. وطالت النتائج الوخيمة الفلبين وصولاً إلى فلسطين، حيث جرت المذابح والجرفات الإسرائيلية وراءها الموت والخراب الهائلين. وتعد الحكومة الآن علناً لشن حرب شاملة ضد العراق، وهو بلد لا تربطه صلة بأحداث 11 أيلول المرعبة. أي عالم سيصبح عالمنا إذا باتت الحكومة الأميركية حرة طليقة ترسل فرق الكوماندوس والمجرمين والقنابل حيث تشاء؟".

وأشار إلى أنه "باسمنا...أنذر الناطق الرسمي باسم الرئيس الناس بوجوب الانتباه إلى ما يتفوهون به، لذا يجد الفنانون والمثقفون والأكاديميون المعارضون وجهات نظرهم عرضة للتحريف والتشويه والهجوم والقمع، من خلال ما يعرف بالمرسوم الوطني، إضافة إلى عدد من الإجراءات المماثلة على صعيد الولاية، يمنح الشرطة سلطات كاسحة، فيما يخص التفتيش والاعتقال، عندما يلزم ذلك، دعاوى قضائية سرية ترفع في محاكم سرية".

وأوضح البيان "لقد أعلن الرئيس بوش: "أنتم إما معنا أو ضدنا"، وها نحن نجيب: نرفض السماح لك بالتحدث باسم كل الشعب الأميركي، ولن نتخلى عن حقنا بالسؤال، ولن نسلم ضمائرنا مقابل وعد خاو بالأمن، ونرفض أن نكون طرفاً في هذه الحروب، كما نتبرأ من أي تدخل يُشَن، إما باسمنا أو من أجل رفاهيتنا. إننا نمد اليد إلى أولئك الذين يعانون من تلك السياسات في أرجاء العالم قاطبة، وسنعبّر عن تضامنا بالكلام والفعل".

ودعا البيان "الأميركيين كافة إلى الانضمام لمواجهة هذا التحدي"، مستلهماً "من جنود الاحتياط الإسرائيليين الذين جازفوا بحياتهم لحظة أعلنوا "أن ثمة حداً" ورفضوا الخدمة في احتلال الضفة الغربية وغزة". وختم بالقول "...فلنسمع العالم تعهدنا: سنقاوم آلية الحرب والقمع وسنعمل على استنهاض الآخرين من أجل القيام بأي شيء ممكن لوقفها".

ووقع على هذا البيان أكثر من ألفي فنان ومثقف وأكاديمي، كان من ضمنهم:

جيمس أبو رزق، أسعد أبو خليل، نعوم تشومسكي، رامزي كلارك، أنجيلا دايفيس، موميا أبو جمال، مارتن لوثر كينغ الثالث، الحاخا، مايكل ليرنر، إدوارد سعيد، سوزان ساراندون، نورمان سولومون، غور فيدال... وغيرهم.

ضمير يقظ

إن المواطن الأمريكي الذي طالما شعر - بل تأكد- بأنه يحيا في جو من الحرية التي يحسده عليها الكثيرون أصبح الآن -ويفعل إدارة بوش الإبن- يشعر بأنه على وشك فقد هذه الحرية ، وإلكتاب والمثقفون والفنانون يشعرون بهذه الخطورة ، بل هم أكثر إحساساً بها واستيعاباً لخطورة نتائجها. إن هؤلاء نفر ذوي الحس الإنساني المرهف والضمير اليقظ يريدون أن يعيشوا في سلام وأن يتواصلوا مع شعوب العالم في إطار من النيات الحسنة والتعاون . وإذا كان الصهاينة يسيطرون على الإعلام الأمريكي ويجعلونه شديد العداء لكل ما هو عربي وإسلامي وبحرضون على ضرب العراق ، فإن الكثيرين الذين يمثلهم الموقعون على هذا البيان مازالوا غير متأثرين بالدعاية الصهيونية ، ويزعجهم تدخل أمريكا في العالم على هذا النحو غير المسبوق الجالب لهم المشاكل في المستقبل .

فمن السهل تكرار تجربة فيتنام تعريض الشباب الأمريكي للقتل في حروب ليس لها معنى سوى فرض النفوذ والسيطرة على الدول الضعيفة . وهكذا فإنه في خضم السجال حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، كان النموذج الليبرالي الأمريكي حاضرًا كبرهان يُساق للتدليل على ما يتوافر عليه النموذج الليبرالي من عطاءات. ومن ثم ظلت لافتات: (الحرية، حقوق الإنسان، الرفاهية)، تطرح كمحفزات تستخدمها الوسائل الثقافية والإعلامية الأمريكية وأنصارها في بقاع كثيرة من العالم؛ لإغراء الآخرين بإسراع الخطى نحو حافلة الديمقراطية. إلى جوار ذلك، فإن هذه المفردات كانت مدعاة للتباهي والتفاخر من جانب الأمريكيين ومحط إعجاب الكثيرين في بقاع كثيرة من المعمورة.

لم يكن بوسع أحد قبل أحداث 11 سبتمبر أن يجنح به الخيال ليتصور تحول الأمور على هذا النحو غير المتوقع.

أمريكا : هلاً لنفسك كان ذا التعليم ؟!

شهدت بعض دول العالم الثالث تجارب مريرة وهي تعاني من مشكلة العنف والإرهاب. وقد عاب الكثيرون -ومنهم الإدارة الأمريكية- على الإدارات الحاكمة في هذه البلدان حصر مواجهة ظاهرة الإرهاب في الأداة والقمع الأمني، وارتفعت الأصوات تنادي بتكامل الأدوات؛ لاقتلاع الظاهرة من جذورها عبر معالجة الأسباب الموضوعية التي توفر دوماً القابلية للإرهاب. فالأداة الأمنية وإن نجحت في التعامل مع ظاهرة الإرهاب من خلال الإجراءات الأمنية والعسكرية فإن ذلك النجاح جرى على قاعدة المسكنات، فالخبرة العملية أكدت أن الأعمال الإرهابية تظل أسبابها الكامنة تتفاعل تحت السطح، معرضة اليكيان الاجتماعي للتوتر من حين لآخر.

وحيثما حلت نازلة 11 سبتمبر توقع البعض أن تحتفظ الإدارة الأمريكية بمساحة تفصلها عن أن تظلم العالم الثالث، وأن تشرع - بعد الاستفاقة من

الصدمة- في معالجة الحدث بموضوعية وعقلانية، ولكن كانت المفاجأة كبيرة، عندما أدرك الجميع أن الإدارة الأمريكية لم تخرج في تعاملها مع الحدث عن ذات المسلك الذي كانت تتخذه الأنظمة في العالم الثالث.

فقد ركزت الإدارة الأمريكية على البُعد الأمني، رافضة إجراء أي محاولات تقويمية لتفهم الظروف والملابسات الموضوعية، وبدلاً من أن تشجع الإدارة الأمريكية في إعادة النظر في الملفات التي جلبت السخط على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ذهب الرئيس بوش إلى أن سبب هجوم الإرهابيين على أمريكا يكمن في حقدهم على الديمقراطية والحريات التي يتمتع بها المجتمع الأمريكي!! وكان ملفات الصراع (العربي - الإسرائيلي)، والتدخل في بعض القضايا الدولية بشكل غير عادل، والبيئة، والعولمة.. كان هذه الملفات لم تخلق مشاعر عدائية إزاء الإدارة الأمريكية!

بدا واضحاً من ردة الفعل هذه أن الإدارة الأمريكية تنأى بنفسها عن أية محاولات تقويمية، وعن تحمل أي مسؤولية عن المشاعر العدائية المتنامية إزاء النظام الأمريكي. وظهر جلياً من خطابات الرئيس بوش وطاقمه، أن الإدارة الأمريكية حسمت خيارها في أسلوب العصا الغليظة والحلول العنيفة والأدوات الأمنية، وكلها مفردات تقف مع قيم الديمقراطية على طرفي نقيض. والحاصل أن ردة فعل الإدارة الأمريكية كشفت عن عقلية تتعارض مع الحس الديمقراطي.

قوانين الحريات على الطريقة الأمريكية

ويبدو أن الإدارة الأمريكية اعتبرت فضاء الحريات في المجتمع الأمريكي قد شكل مساحات مناسبة لتمدد الأنشطة الإرهابية، وحاولت الإدارة الأمريكية إفهام الشعب الأمريكي بأن الأمن ينبغي أن يكون الشاغل الأكبر في مرحلة استثنائية في حياة المجتمع الأمريكي، وقد وفّرت أجواء الرعب التي خلفتها أحداث 11 سبتمبر - وما تبعها من كابوس الجمرة الخبيثة - أجواءً مواتية مكنت الإدارة الأمريكية من تمرير قوانين واتخاذ تدابير غير مسبوقه في الخبرة الأمريكية.

فقد استهل الرئيس الأمريكي إجراءاته في تعزيز الأمن الداخلي بإضافة حقيبة وزارية جديدة تسمى وزارة الأمن الداخلي، هذه الوزارة ظلت مثاراً للسخرية باعتبارها علامة على النظم الشمولية. وقد كان التطور الأبرز - في مجال تقليص الحريات - القانون الذي وافق عليه الكونجرس لمكافحة الإرهاب، ذلك القانون الذي حصل على أغلبية 9 أصوات من أعضاء الكونجرس في حين عارضه عضو واحد. يمثل هذا القانون لحظة فارقة في تاريخ حقوق الإنسان والحريات في المجتمع الأمريكي؛ فقد أعطت مواد القانون صلاحيات هائلة لوكالة الاستخبارات الأمريكية بحيث أصبح مخولاً لها توقيف الأجانب واعتقالهم دون تهمة، والتنصت على المكالمات الهاتفية ورسائل البريد الإلكتروني، وتفتيش المنازل سرّاً والاطلاع على سجلات الشركات.

إلى جانب هذا، فإن سلطات التحقيق تحاول الحصول على رخص قانونية تسمح لها باستخدام بعض وسائل الضغط لانتزاع اعترافات من المقبوض عليهم. هذه القوانين وتلك التدابير أعادت إلى الأذهان ما عاشه المجتمع

الأمريكي في مطلع الخمسينيات، حيث سادت موجة اعتقالات وملاحقات طالت كبار موظفي الدولة، واتسعت دائرتها لتشمل السياسيين والأكاديميين ونجوم السينما تحت غطاء محاربة الشيوعية. وقد عرفت هذه الظاهرة (بالمكارثية) نسبة إلى السيناتور (جوزيف مكارثي) الذي كان المحرك الأساس لها.

ثمة اعتقاد أن تلك القوانين وهذه التدابير لم تحرك تائراً المجتمع الأمريكي؛ لأن الشعب الأمريكي ما زال مأخوذاً بما حدث في 11 سبتمبر وما تبعها، ولأن هذه القوانين وتلك التدابير ستتوجه إلى الأجنبي وذوي الأصول غير الغربية. غير أن استمرار مفاعيل هذه القوانين وتلك التدابير ربما يطال المجتمع الأمريكي، الأمر الذي يفتح الآفاق على توقع حدوث تصادم بين عقلية الإدارة السياسية البراجماتية وأمال وطموحات الشارع الأمريكي. فالأول سيُلجّ على الأمن، والثاني سيبحث عن استعادة الحقوق والحريات التي سلبتها منه قوانين وتدابير مكافحة الإرهاب؛ وربما دفع هذا إلى حدوث توترات وصراعات غير مسبوقه في النسيج الأمريكي تضع أمريكا على مشارف مرحلة جديدة.

شاهد من أهلها

الكاتب الأمريكي (غور فيدال) - أحد الموقعين على البيان- هو من أبرز كتّاب أمريكا المعاصرين، وكتابه الجديد الذي عنوانه بـ: "كيف أصبحنا مكروهين إلى هذا الحد؟" هو أول محاولة جديّة من كاتب في مستواه لإلقاء الضوء بطريقة عقلانية على الاحتجاجات المنتشرة في العالم على سياسة أمريكا الخارجية. و(فيدال) من أنصار الحزب الديمقراطي وكان مساعداً للرئيس (جون كينيدي)، ومع أنه يعيش في إيطاليا فإن تأثيره الفكري والسياسي في الولايات المتحدة كبير جداً .

في الحديث الذي نشرته جريدة " لوس إنجليس ويكلي " مع (غور فيدال) شن أعنف هجوم على سياسة الرئيس بوش وحملته على أفغانستان، وكشف عمّا وصفه بأنه "الأهداف الحقيقية للحرب التي تخوضها أمريكا ضد الإرهاب". قال (فيدال) عن ضحايا العمليات الإرهابية في 11 سبتمبر/ أيلول : (لا أعتقد أن الشعب الأمريكي يستحق ما حصل له - كما أننا لا نستحق الحكومات التي تعاقبت علينا في السنوات الأربعين الماضية - فهذه الحكومات هي التي جلبت هذا علينا بسبب الأعمال التي تقوم بها حول العالم، إننا -مع الأسف- نحصل على الأخبار المزورة من الـ (نيويورك تايمز) وما يشبهها من وسائل الإعلام الرسمية، لذلك فالأمريكيون ليست لديهم أي فكرة عن مدى الأذى الذي تقوم به حكومتهم .

إن عدد الضربات العسكرية التي قمنا بها دون مسوؤ ضد دول أخرى تزيد عن 250 ضربة من (بنما) إلى (إيران) ، وهذه لا تشمل العمليات التي قامت بها الـ " سي أي إيه " كما حصل في تشيلي .

ويضيف فيدال :إن الحكومة تستغل سذاجة الأمريكيين أو جهلهم في القضايا الخارجية، ولهذا السبب ربما لا يدّرّسون التلاميذ مادة الجغرافيا في المدارس منذ الحرب العالمية الثانية حتى لا يعرفوا مواقع البلدان التي تقوم بقصفها . عندما ذهبنا إلى أفغانستان لنسيطر عليها سئل قائد العملية العسكرية : كم

سيحتاج إلى وقت للعثور على ابن لادن ؟ بدا أن الجنرال فوجئ بالسؤال وقال : لسنا هنا من أجل هذا الهدف ! .
الحقيقة أننا لم نذهب إلى أفغانستان لأن طالبان سيئون، أو لأننا نريد تحسين ظروف النساء هناك، إنها حرب للسيطرة على مصادر الطاقة، فحتى الآن كانت منطقة الخليج هي المصدر الرئيس لوارداتنا من النفط، وعندما ذهبنا إلى أفغانستان لم يكن ذلك لملاحقة ابن لادن، أو للانتقام من 11 سبتمبر، ولكن لأن شركة " يونوكال " في كاليفورنيا كانت قد وقعت اتفاقاً مع حركة طالبان لمد خط لأنابيب النفط من بحر قزوين عبر أفغانستان إلى باكستان، ومن هناك سيشحنون بحرًا إلى شواطئ الصين .

ويستطرد فيدال قائلاً: إن أي شركة تقوم بهذا المشروع تحقق أرباحًا طائلة، لهذا ذهبت هذه الشركات إلى بوش وتشيني ورامسفيلد أو غيرهم من المتنفذين في قطاعات النفط والغاز، وهؤلاء هم الذين يحكمون الولايات المتحدة إلى جانب البنتاجون .
لقد كنا ننوي السيطرة على أفغانستان في أكتوبر (تشرين الأول)، وقام أسامة أو أي شخص كان وراء الهجمات بضربه المسبقة في سبتمبر . لقد كانوا يعرفون أننا قادمون وكان هجومهم تحذيرًا لنا). انتهى كلام فيدال .

حرب البيانات

وكان نحو 60 من المثقفين الأمريكيين قد أصدروا بيانًا في 15 فبراير عام 2002، ونشروه على موقع مركز القيم الأمريكية على الإنترنت موضحين الحاجة إلى إظهار الجانب الأخلاقي في الحرب التي تخوضها الولايات المتحدة الأمريكية! .
ولم يكن هذا سوى مدخل لإثارة العديد من القضايا المهمة التي ربما أثرت من قبل؛ إلا أن تناولها في هذا البيان يعيد طرحها بعد شهور من إعلان الولايات المتحدة حربها المفتوحة ضد - ما أسمته- الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر، ولكونها صادرة من قبل هؤلاء النفر من المثقفين؛ إذ تعرضوا في البيان للحديث عن القيم الأمريكية وتصوراتهم الذاتية لتلك القيم، والسؤال حول أسباب استهداف الولايات المتحدة، كما اقتربوا من مسألة المعتقد الديني والنقاش حول حقيقة وضعه في المجتمعات بين اعتباره مفتاحًا للحل أو سببًا للمشكلة.

وتناولوا رؤيتهم لمفهوم الحرب العادلة - من وجهة نظرهم - ومبرراتها، والدعوة إلى تبني الموقف الأمريكي النابع من القيم الأمريكية التي وصفها موقعو البيان بأنها عالمية، وبأن مصادرها - من الدستور الأمريكي والتجربة الأمريكية الديمقراطية- ترشحها لتكون التجربة الإنسانية الأنجح في عالمنا .
ولم يكن ذلك البيان - رغم محدودية انتشاره - ليمر دون الاقتراب من مضامينه ودلالاته، سواء بالوقوف على السياق والظروف التي أحاطت به من توقيت ظهوره، أو طريقة نشره، أو النظر في قائمة الموقعين عليه، أو بالانتقال للنقاش والجدال حول القضايا التي أثارها والطريقة التي اعتمدها الموقعون لتبرير وجهات نظرهم.

وأتسعت دائرة التعليقات حول حقيقة دور المثقف، ممثلاً في مثل هذه البيانات الفكرية، بين الموقف المفهوم للمثقفين في مجتمعاتهم بالنقد

والمراجعة وتبني المواقف الرسمية رغم اتصافها بعدم الوضوح أو المنطقية؛ ولذلك جاء أحد تفسيرات ظهور البيان في هذا التوقيت بأنه محاولة للتعامل مع علامات الاستفهام والمعارضة التي ظهرت واستمرت في المجتمع الأمريكي نفسه لحرب ضبابية تبدو دون ملامح واضحة، بينما برز البعض الآخر - ومنهم الكاتب والمفكر إدوارد سعيد - اقتصار نشر البيان على شبكة الإنترنت بأنه يأتي تجنبًا لانتقادات الأكاديميين والمهتمين المعارضين لهذه الحرب الذين كوّنوا رؤية واضحة لمعارضتهم منذ البداية.

وجاءت ردود أفعال أكثر التثامًا وتماسكًا بصدور بيان (نقدي) وقّع عليه عدد من المثقفين الأمريكيين تجاوز عددهم 160 مثقفًا، يعارض ما جاء في "على أي أساس نقاتل؟"، ويطالب فيه المثقفون الأمريكيون نظراءهم الأوروبيين بدعم جبهتهم لمواجهة الانفراد الأمريكي الذي لا يضمن تحقيق قدر كاف من التوازن أو العدالة.

ثم جاء بيان عدد من المثقفين الألمان كصدى مميز لهذه الدعوة، حيث أوضحوا في بيان لهم - بالإضافة إلى الرد على كثير من الرؤى والحجج في "على أي أساس نقاتل؟" - إلى أن استمرار التبعية الأوروبية للولايات المتحدة الأمريكية لا يساهم فقط في فقدان التوازن العالمي بل ينمي من صعود اليمين المتطرف في الدول الأوروبية.

أما رد الفعل الفارق فكان من المنتظر أن يأتي من الصعيد العربي الإسلامي، وهو ما جاء جزئيًا - في خطوة بالغة الدلالة - ممثلًا في بيان لعدد من المثقفين السعوديين (حوالي 170 مثقفًا، من بينهم حوالي 17 سيدة) ليرد على مضامين البيان الأمريكي تحت عنوانه الدال "على أي أساس تتعايش؟"، متابعًا للقضايا المثارة في البيان الأمريكي.

وتكمن أهمية هذا البيان كونه صادرًا من أرضية الفكر الإسلامي، محاولًا الاشتباك مع الواقع العالمي دون انكماش أمام متغيراته القاسية.

الإرهاب جعل بوش يجري أسرع

قال الرئيس الأمريكي جورج بوش: من المثير للاهتمام أنني أصبحت أسرع في العدو منذ أن بدأت الحرب ضد الإرهاب، وصرت أبدل جهدًا أكبر في الرياضة ربما يعود ذلك لكون الجري يخفف وطأة الضغوطات التي أتحمّلها.

وأضاف في حديث نقلته البي بي سي عن مجلة عالم الجري: الفائدة النفسية المتأتية عن رياضة الجري هائلة: إذ أنك تنسى كل ما يجول في ذهنك وتركز فقط على المسافة والزمن والعرق.

وقال بوش: إنه بدأ بهذه الرياضة في عام 1972 حين كان رجلًا مسرّفًا في الشراب، وساعده الجري في الإقلاع عن الشراب والتدخين. وأضاف: إن الجري يساعدني على الاحتفاظ بشبابي.

يذكر أنه في أعقاب هجمات 11 سبتمبر اختفى بوش بطائرتة في أحد القواعد الحربية الأمريكية ولم يخرج منها إلا بعد تأكد حراسه أنه لا يوجد خطر على حياته.

أمريكا وبريطانيا: الضربات من تحت الطاولة

على الرغم من التصريحات التي تضمنها خطاب (ديك تشيني) نائب الرئيس الأمريكي أمام مؤتمر المحاربين القدامى، والتي تضمنت أن الولايات المتحدة

عقدت عزمها على شن الحرب على العراق ، إلا أن الرئيس الأمريكي (جورج دبليو بوش) قد تعهد بمشاوره الحلفاء قبل خوض تلك الحرب. وعلى الرغم أيضا من تصريحات (دونالد رامسفلد) وزير الدفاع و التي تشبه تصريحات (تشرشل) بأن القرار الصحيح - أي الحرب من وجهة نظره - أكثر أهمية من إرضاء الحلفاء ، فإنه يحمل في طياته أن الولايات المتحدة قد تخوض تلك الحرب وحدها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة قد أبلغت العالم العربي كله، والغالبية العظمى من دول أوروبا ، إلا أنه من الواضح أنها تعتمد على حليف واحد فقط، وهو بريطانيا التي شاركت الولايات المتحدة في حرب الخليج و من بعدها في حرب أفغانستان ، لكن هذا الافتراض قد يكون افتراضًا خاطئًا كما يقول الكاتب الأمريكي (جيو فري ويتكروفت) في مقال نشرته صحيفة (نيويورك تايمز) بتاريخ (2002-8-29).

أغلبية البريطانيين يرفضون ضرب العراق

يؤكد الكاتب الأمريكي أنه طبقًا لآخر استطلاعات الرأي في بريطانيا تبين أن الغالبية العظمى من البريطانيين محافظين وعمال وغيرهم لا يؤيدون (توني بليز) في دعمه لسياسة الولايات المتحدة تجاه العراق ، الأمر الذي ينبغي على الإدارة الأمريكية أن تفهمه جيدًا ، وهو أن رئيس الوزراء البريطاني لا يمكنه اتخاذ هذا القرار وحده على غرار حكام آخرين. ولذلك يجب على أعضاء الإدارة الأمريكية أن يخففوا نبرة الحرب هذه الآن و أن يهمس المقربون من بوش في أذنه و ينهونه أنه " لم يفعل شيئًا " لاقناع العالم بضرورة الحرب على العراق. ولو تتبع البيت الأبيض سياسة السيد (بليز) جيدًا، فإنه ينبغي أن يتم التعامل معها بحذر شديد ، فكل مؤيدي بليز من الإدارة الأمريكية يعلمون تمامًا أن بليز يستطيع أن يقول الكثير غير أنه لا يفعل إلا القليل. فشخصية بليز شخصية زئبقية و يستطيع أن يتلون بلون الرأي العام في بلاده، فيكون ليبراليًا إذا دعت الضرورة لذلك، ويكون محافظًا إذا كان الجو السائد محافظًا ، ويكون متحمسًا للتعاون مع أوروبا إذا كان هناك إجماع شعبي على ذلك ، بينما يكون متحفظًا إذا الجو العام لا يشجع على هذا. و بالطبع هناك من هم على شاكله بليز و الأمثلة كثير ، و الحاكم ذو الوجهين يكون في أغلب الأحيان حاكمًا ناجحًا.

بليز ذو الوجهين

ومن الدلائل على تأرجح آراء بليز وعدم الاعتماد عليها هو ما فعله مع زعيم الحزب الديمقراطي الليبرالي (بادي أشداون) الذي وعد بضمه إلى الائتلاف الحاكم قبيل انتخابه عام 1997 وذلك لكسب أصوات حزبه ، فلما نجح تنصل منه وكان شيئًا لم يكن ، وكذلك فعل (بليز) مع أحد الوزراء السابقين في مجلس العموم ويدعى (روي جينكنز).

و أيضا في عام 1998 وعد بليز زعيم حزب ألستر الاتحادي (ديفيد تريمبل) بمساعدته في حالة عدم اعتزام الجيش الجمهوري الأيرلندي تطوير تسليحه ، و لما تنصل بليز من وعوده كالعادة جعل الأمور تنقلب رأسًا على عقب.

و هذه أمثلة داخلية - بالطبع- وقد يمكن تداركها دون الخوض في حروب دولية ، أما في الشؤون الدولية فإن التنصل من الوعود يمكن أن يؤدي إلى عواقب وخيمة و نتائج خطيرة.

و لا نستبعد من السيد (بليز) أن يرتكب فعلاً مثل هذا بعد إعلان قرار ضرب العراق رسمياً كما فعل في الحرب ضد الصرب التي لم يشرك فيها الجنود البريطانيين و فاجأ الأمريكيين بذلك قبلها بوقت قصير جداً، و كتب بعدها مقالاً بصحيفة " صن " البريطانية أكد فيها عدم اعتزامه إرسال قوات بريطانية إلى يوغسلافيا.

والآن تعيد الكثرة نفسها ثانية ؛ فعلى الرغم من تأكيد بليز لبوش خوض الحرب معه ضد العراق ، نجد الملك عبد الله ينقل صورة أخرى عقب عودته من بريطانيا يعلن فيها تحفظ بليز الشديد على ضرب العراق .

وعلى الرغم من اشتراك بليز مع بوش في ضربة مدينة الموصل الأسبوع الماضي ، فإن هذا لا ينبغي أن يدفعنا -كما يقول الكاتب الأمريكي- أن نسلم بأنه سيشارك بوش حتى النهاية ، فقد تكون هذه مجرد بداية يعود بعدها أدراجه إلى بلاده تاركاً بوش وحده في مواجهة صدام و الشعب العراقي ، و ذلك خشية إجماع الوزراء و مجلس العموم البريطاني و الرأي العام في بلاده على عدم المغامرة بالجنود البريطانيين في تلك الحرب غير المقنعة.

السياسة الانفرادية

وتشير صحيفة (النيويورك تايمز) إلى أن هناك دلائل على وجود انتقادات لازعة لبليز تندد بأية خطة بريطانية لضرب العراق، وذلك خلال مؤتمر حزب العمال البريطاني الذي سيعقد الشهر القادم ، وهذا ما أكده (جيرالد كوفمان) أحد أعضاء البرلمان المؤيدين لسياسة بليز والمدافعين عنها أنه توجد معارضة شديدة في حزب العمال بالبرلمان بشأن مسألة ضرب العراق ، وليس هذا رأي اليسار المعارض للولايات المتحدة ، وإنما أيضا هو رأي الغالبية العظمى من أعضاء البرلمان حتى المؤيدين للحرب الأمريكية ضد الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

وامتدت المعارضة البريطانية للحرب على العراق لتشمل مستشاري بليز المقربين ومنهم (بيتر مانديلسون) الذي أكد أن أي دعم عسكري بريطاني لأمريكا ضد العراق يمثل كارثة سياسية.

وعلى النقيض نجد الأصوات الساخرة الآتية من البنتاجون على لسان (رامسفلد) بأن أمريكا لا تحتاج إلى حلفاء في ضرب العراق ، و كأنني به يتباهى بمهارة جنود القوات الخاصة الأمريكية غير مكترث بالخسائر البشرية والمادية الناجمة من جراء ذلك الهجوم المتسرع ، و لا شك أن تلك النبوة الساخرة تمثل كارثة ، فلو حدث - بالفعل- وذهب بوش وحده لضرب العراق مفتقراً إلى التأييد الدولي حتى التأييد البريطاني فإن ذلك سيؤكد الاتهامات الموجهة لأمريكا باتباعها السياسة الانفرادية بأسوأ صورة ممكنة.

من سيخسر : أمريكا أم السعودية ؟

- إن سحب أكثر من (100) مليار دولار من بنوك أمريكا ، فهذا سيصيب أمريكا بهزة لم تشهدها منذ عقود!
- الكتاب وأهل السياسة في أمريكا يتساءلون : هل مازلنا في حاجة إلى السعودية؟

حول تداعيات الأحداث الراهنة ما استجدَّ من توتر العلاقات بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية، أعدَّ الكاتب الأمريكي (توني كارون) الخبير بشؤون الشرق الأوسط تقريرًا نشرته مجلة (التايم) الأمريكية بتاريخ (2002-8-23) قال في بدايته: (يبدو أن المملكة العربية السعودية التي كانت - يومًا ما- حليفًا للولايات المتحدة، وقدمت أراضيها لها في حرب الخليج ضد العراق لم تعد كذلك اليوم ، فالبلد الذي وافق بالأمس على ردع صدام لا يسمح اليوم حتى باستخدام أراضيها للهجوم الأمريكي على العراق ، على الرغم من أن المملكة تحتوي على أكبر عدد من القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج ، كما أنها تمثل نقطة سيطرة في غاية الأهمية في حال شن حرب ضد العراق).

أمريكا تهتز اقتصاديًا

ويضيف الكاتب الأمريكي قائلًا: (وقد تردد في الآونة الأخيرة عزم المستثمرين السعوديين سحب أموالهم من الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث أشارت بعض التقارير الاقتصادية عن احتمال سحب السعوديين أكثر من 80 مليار دولار من البنوك الأمريكية ، وإذا صح هذا الزعم فلا أبالغ إذا أكدت أن الاقتصاد الأمريكي سيشهد هزة لم يمر بها منذ عقود ، وهذا - بلا شك- من شأنه أن يلقي بظلال قاتمة على مستقبل العلاقات الأمريكية السعودية.

وذكرت صحيفة " فاينانشال تايمز" البريطانية أن المستثمرين السعوديين قد سحبوا أكثر من 100 مليار دولار من الولايات المتحدة على مدار الأشهر القليلة الماضية ، هذا بخلاف تحرك رؤوس الأموال في المدة الماضية؛ نظرًا لعدم استقرار سوق النقد في الآونة الأخيرة).

وقد ألمح تقرير (التايم) إلى تدهور العلاقات السعودية الأمريكية منذ أحداث 11 سبتمبر ، و أيضًا إلى الأصوات الأمريكية المتعالية التي نادى بتجميد الأموال السعودية في البنوك الأمريكية ومصادرتها؛ لتعويض أسر ضحايا مركز التجارة العالمي لاسيما بعدما تردد أن 15 شخصًا -على الأقل- من مختطفي طائرات الحادي عشر من أيلول من أصل سعودي ، الأمر الذي بثَّ الشكوك في نفوس المستثمرين السعوديين، ودفعهم للإقدام على مثل هذه الخطوة الخطيرة.

وعلى الرغم من نفي الأمير السعودي الوليد بن طلال بن عبد العزيز آل سعود (أحد أكبر المستثمرين السعوديين في الولايات المتحدة) التقرير الذي نشرته " فاينانشال تايمز" مشيرًا إلى زيادة تعاملاته المالية في السوق الأمريكية ومؤكِّدًا على قوة الروابط الدبلوماسية بين البلدين ، غير أن الغالبية العظمى من المستثمرين السعوديين بادروا بسحب رؤوس أموالهم من سوق المال؛ خشية تجميدها من قبل السلطات الأمريكية، وأيضًا بعد تقرير "

فاينانشال تايمز" الذي أكد أن السوق الأمريكية ستشهد تحركًا لرؤوس الأموال في المدة القادمة والتي ستؤدي بدورها على قوة الدولار الأمريكي في سوق العملة الدولية.

ويضيف التقرير : (وسواء قام المستثمرون السعوديون بسحب أموالهم بالفعل، أو كان هذا مجرد تهديد بسحب تلك الأموال فإنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تأخذ هذا الإنذار شديد اللهجة مأخذ الجد ، وعليهم أيضًا أن يدركوا مدى خطورة التحذير القادم من الرياض على مستقبل العلاقات بينها وبين واشنطن).

أساس الخلاف

ويتحدث التقرير عن الأسباب قائلًا : (من أبرز الأسباب التي دفعت المستثمرين السعوديين إلى سحب أموالهم تلك الاتهامات التي وجهها كبار مسؤولي الإدارة الأمريكية في أعقاب أحداث 11 سبتمبر إلى السعودية بدعمها للإرهابيين، مما دفع صقور واشنطن إلى المطالبة بوقف تحالف الولايات المتحدة مع المملكة العربية السعودية ، وخلال الأسابيع والأشهر التي أعقبت تلك الأحداث نعتوا السعودية بأنها ترعى الإرهاب، وأنها عميل مزدوج ، وأن نظام الحكم بها يمثل تربة خصبة لرعاية الإرهاب والإرهابيين ، وعلى ذلك فإنها لا تصلح أن تكون حليفًا للولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

وإذا قمنا بتحليل جذري حول أسس الخلاف السعودية الأمريكية نجد أنها تتلخص في نقطتين أساسيتين بشأن سياسة الولايات المتحدة الخارجية ؛ وهما العراق وإسرائيل ، فعلى الرغم من أن العلاقات السعودية مع الرئيس العراقي ليست على ما يرام ، فإن السعوديين يعارضون -بشدة- أي هجوم أمريكي على العراق؛ خشية أن تسفر تلك الحرب عن توتر الأوضاع في المنطقة العربية بأسرها مما يهدد استقرار الأمن في منطقة الشرق الأوسط بشكل أكبر بكثير من استمرارية صدام حسين في الحكم ، وقد تسفر تلك الحرب أيضًا عن تزايد الكراهية العربية للشعوب الغربية بصفة عامة والولايات المتحدة بصفة خاصة، مما يعطل عجلة النمو والتواصل بين الشرق والغرب).

الخسارة لمن : أمريكا أم السعودية؟

وفي موازنة للخسائر والأرباح يضيف التقرير: (لم يقتصر الأمر على معارضة المملكة العربية السعودية لتوجيه ضربة أمريكية للعراق ، بل امتد الأمر ليشمل حشد الرأي العام ضد هذا الهجوم الأمريكي ، وأيضًا إلى مد جسور الصداقة مع الدبلوماسيين العراقيين ؛ الأمر الذي بدا واضحًا في قمة بيروت الأخيرة.

وعلى صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي كان موقف المملكة العربية السعودية واضحًا، وهو تبني خطة السلام التي تلزم الجانب الإسرائيلي بالانسحاب إلى حدود ما قبل عام 1967 ، ودعت الولايات المتحدة إلى الضغط على رئيس الوزراء الإسرائيلي (أرييل شارون) لكي يلتزم بنود تلك الاتفاقية. واستمر الموقف السعودي كما هو من القضية الفلسطينية مطالبًا الولايات المتحدة بأن توقف الصراع الدامي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتضع

حدًا للمهازل التي يرتكها جنود الاحتلال في الضفة الغربية وغزة قبل أن تفكر في تغيير نظام الحكم في العراق الذي سيؤثر - بلا شك- في تغيير خريطة الصراع في منطقة الشرق الأوسط لتدخل أطراف جديدة في حلبة ذلك الصراع.

ونظرًا للمواقف السعودية الثابتة من السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط ، فقد أثار عدد من الكتاب والمحللين السياسيين الأمريكيين إلى سؤالاً في غاية الأهمية هو : هل مازلنا بحاجة إلى السعوديين؟ ، وإذا كانت الإجابة بـ لا ، فإن هذا أمر غير منطقي ، فلا شك أن أسواق النفط العالمية ستتأثر بشدة إذا ما أقدم السعوديون علي قطع إمدادهم إلينا بالنفط ، ومن ناحية أخرى سيولد في المنطقة العربية أكثر من أسامة بن لادن مما يهدد الاستقرار والأمن الأمريكي على الدوام.

ولذلك ينبغي على الرئيس بوش أن يعلم جيدًا أن السعوديين لن يكونوا الخاسرين وحدهم في حال قطع العلاقات معهم ، بل ستكون الخسارة الأمريكية أكثر فداحة من غير شك).

ن كان لابد من القتال ..فخذ النصح يا بوش

لا تزال أصوات العقلاء من مفكرين وسياسيين أمريكيين تفرع مسامع الإدارة الأمريكية، وترتفع يوماً بعد يوم محدرة من مغبة وعاقبة العدوان على العراق.

وآخر من خرج عن صمته من أولئك ، المحلل والخبير السياسي " زبغيو برجنسكي" مستشار الأمن القومي في حكومة الرئيس السابق "جيمي كارتر" ، وصاحب الأطروحات والمؤلفات المثيرة للجدل ككتاب "الفوضى" و " رقعة الشطرنج" و " الإخفاق الكبير" و"بين عصرين".

كتب " برجنسكي" في مجلة " النيوزويك" بتاريخ (27/8/2002م) مقالة أشبه وصف يطلق عليها : " ألا هل بلغت؟" حيث جعل عنوانها " إن كان لابد من القتال " يلوح فيها بورقته الاستشارية الأخيرة تجاه العدوان على العراق، وما إذا كانت حكومة "بوش" مصرة على العدوان؛ فلا بد من أن تتعامل مع الواقع بشكل يضمن لها الخروج من الحملة بأقل الخسائر والأضرار على الصعيد الداخلي والخارجي ، وبحفظ لها مكانتها الدولية.

يفرق " برجنسكي" ابتداءً بين تهديد العراق والاعتداء عليه ، فيقول : (المسألة تصبح أكثر تعقيداً عندما يتعلق الأمر بتهديد وليس باعتداء، إذ عليها - أي أمريكا- في هذه الحال أن تمعن النظر في نتائج أعمالها بالنسبة إليها، بوصفها القوة السائدة في العالم ؛ نظراً لتطور النظام الدولي برمته على المدى البعيد).

تفريق " برجنسكي" فيه دلالة على الموقف الحرج الذي وقعت فيه إدارة بوش ، فلو شئت أمريكا عدواناً على العراق وقامت بالضربة دون ديباجات

ومقدمات وتهديدات لمرت الضربة كما مرت سابقاتها ، ولكن التهديد -الذي كان يراد منه إثبات السيطرة الأمريكية على العالم - أوقع الإدارة الأمريكية في أزمات متعددة على كافة الأصعدة - حتى من داخل الحزب الجمهوري الحاكم - مما جعل "برجنسكي" يطرح الحلول للخروج من هذا المأزق بقوله : " إن كان لا بد من حرب، فيجب خوضها بشكل يضمن الشرعية على هيمنة الولايات المتحدة ... ومن أجل تحقيق ذلك يجب القيام بعدة خطوات أساسية:

01 على الرئيس - شخصياً - أن يعرض -بدقة وعقلانية- في خطاب موجّه للأمم دون أن ينبه خصوصيات هذا التهديد (!)، وهناك حاجة ليقدم إثباتات مفصلة تظهر أن تهديد العراق للعالم خطير ووشيك ...

02 ... يجب أن يقدم الرئيس عرضاً مقنعاً لإثبات من الولايات المتحدة يفيد أن الردع السابق للعراق لم يكن كافياً .

03 يجب ألا يتخذ الرئيس قرار خوض الحرب لوحده، مع حفنة من المقربين إليه بصرف النظر عن الرأي العام الأمريكي أو العالمي .

04 ألا نجعل من الرأي العام تجاه خوض الحرب سبباً في تعزيز العداوة (الأمريكية- العربية)، خصوصاً ما يتعلق بالمعلومات المتسربة من موظفي (البتاجون) حول الحرب، وخصوصاً حول توتر العلاقات (الأمريكية - السعودية) .

05 يجب ألا يكون اندلاع الحرب مفاجئاً، فقد يدفع هذا العديدين إلى تبرير أي رد عراقي محتمل ضد أمريكا أو إسرائيل ."

ويؤكد " برجنسكي" في نهاية مقاله إلى ضرورة عدم تجاهل أن أعداء أمريكا سيبدلون - مهما حصل- قصارى جهدهم لكي تبدو أمريكا رجل عصابات عالمياً .

لذا على أمريكا أن تتوخى الحذر في تحديدها متى، أو كيف، وفي أي ظرف تلجأ إلى القوة؟

وأخيراً ..

أزمة المشهد الثقافي والفكري الأمريكي مع الإدارة الحالية، والذي عبر عنه أكثر من ضليع في الاستراتيجية والفكر والثقافة الأمريكية نحو (صموئيل هنتجتون) (هنري كسنجر) (برينت سكوكروفت) (زبغنيو برجنسكي) (ديك آرمي) (بولن كاول) ...

هل ستساهم - هذه الأزمة- في وعي المجتمع الأمريكي بعنجهية حكومته، وتقضي على جبهة " بوش" المرتقبة ؟
أم سيصنفون - هم كذلك - بناءً على القاعدة "البوشية" المشهورة: إما معي أو ضدي !؟

ليس باسمنا) بيان "الضمير الأمريكي" ضد بلطجة بوش

أعلن نحو ألفي مثقف وأستاذ جامعي وفنان أمريكي في بيان، رفضهم السياسة التي انتهجتها إدارة الرئيس (جورج بوش) منذ هجمات 11 سبتمبر، معتبرين أن هذه السياسة أسست لمبادئ قمعية متصلة جديدة مما يشكل أخطارًا جديدة على شعوب العالم . وحضوا على مقاومة هذه السياسة التي رأوا أنها ستؤدي إلى هلاك أمريكا، أو زوالها !.

من بين الموقعين: ناعوم تشومسكي، ورامزي كلارك، ومارتن لوثر كينج الثالث، وإدوارد سعيد، وجيمس أبو رزق، غور فيدال، سوزان ساراندون، مايكل ليرنر، أسعد أبو خليل... وغيرهم. وفيما يلي نص البيان :

ليس باسمنا

كي لا يقال إن الشعب في الولايات المتحدة لم يفعل شيئًا حينما أعلنت حكومته حربًا لا حدود لها، وأسست لمبادئ قمعية متصلة جديدة . نحن الموقعون والموقعات أدناه، ندعو شعب الولايات المتحدة الأمريكية لمقاومة السياسات والتوجهات السياسية العامة التي انبثقت غداة الحادي عشر من سبتمبر 2001 ، والتي تشكل أخطارًا جديدة تهدد شعوب العالم كافة .

إذ نؤمن بأن الشعوب والدول تملك حق تقرير مصيرها حرة من القيود العسكرية التي تفرضها القوى العظمى . كما نؤمن بأن كل الأشخاص الذين اعتقلتهم الحكومة الأمريكية أو حاكمتهم ، لا بد أن يتمتعوا بالحقوق عينها التي تنص عليها الأعراف والإجراءات المتعارف عليها .

ونحن نؤمن أيضًا بأن لا بد من تبيين التساؤل والنقد وحمائتهما ، إذ إننا نعي أن حقوقًا وقيمًا كهذه تكون دومًا موضع نقاش، ولا بد من النضال من أجلها . إننا نؤمن بأنه يجب على أصحاب الضمائر (ذكورًا وإناثًا) أن يتحملوا مسؤولية ما تفعله حكوماتهم ، فيجب علينا أولاً معارضة الظلم الذي يرتكب باسمنا . لذا ، ندعو كل الأمريكيين والأمريكيات إلى مقاومة الحرب والقمع اللذين فرضتهما -على العالم أجمع- إدارة بوش ، لكونهما عملاً ظالمًا ، لا أخلاقيًا وغير شرعي .. وقد اخترنا مناصرة شعوب العالم كافة .

نحن أيضًا شاهدنا - مصدومين - أحداث 11 سبتمبر 2001 ، المرعبة . نحن أيضًا فجعنا بمقتل آلاف الأبرياء وذعرنا من مشاهد المجزرة الفظيعة ، حتى عندما استعدنا ذكرى مشاهد مماثلة في كل من بغداد وبنما وقبلهما فيتنام، ولا يسعنا إلا أن نضم صوتنا إلى صوت ملايين الأمريكيين الذين تساءلوا -قلقين- لماذا حدث شيء كهذا ؟

إلا أن الحداد ما كاد يبدأ ، حتى أطلق قادة الأرض للأمم ، العنان لروح الثأر ، وضعوا سيناريو مفرطًا في التبسيط عن " الخير مقابل الشر " والذي تناولته وسائل إعلام طيبة وخائفة في آن واحد .. فقالوا لنا إن التساؤل عن سبب حدوث هذه الكارثة يقارب الخيانة .

لم يعد هناك أي حيز لأي جدل . لم يعد هناك أي أسئلة سياسية أو أخلاقية شرعية .

ولم تكتف إدارة بوش ، بشبه إجماع من الكونجرس ، وباسمنا ، بمهاجمة أفغانستان ، بل انتزعت عنوة - لنفسها ولحلفائها - الحق في أن تقرر إرسال قوات عسكرية إلى أي مكان وفي أي زمان .
وقد طاولت النتائج الوخيمة لذلك الفلين وصولاً إلى فلسطين حيث خلفت الدبابات والجرافات الإسرائيلية وراءها الموت والخراب الهائل .. وتتحضر الحكومة الآن علنا لشن حرب شاملة على العراق ، وهو بلد لا تربطه صلة بأحداث 11 سبتمبر المرعبة . أي عالم سيصير عالمنا إذا باتت الحكومة الأمريكية حرة طليقة ترسل فرق الكوماندوز والمجرمين والقنابل حيثما تشاء ؟

باسمنا ، وداخل الولايات المتحدة أنشأت الحكومة شريحتين من الناس ، أولئك الموعودون بالحقوق الأساسية ضمن النظام القانوني الأمريكي كحد أدنى، وأولئك الذين يفتقرون تمامًا إلى أي حق .
فقد جمعت الحكومة ما يزيد على الألف مهاجر واحتجزتهم سرًا إلى أجل غير مسمى ، كما رحل المئات ، في حين لا يزال يذوى مئات آخرون في السجن ، مما يعيد إلى الذاكرة ، الذكرى الأليمة لمخيمات الاعتقال للأمريكيين واليابانيين خلال الحرب العالمية الثانية ، كما أشارت إجراءات الهجرة إلى بعض الجنسيات بهدف التمييز في المعاملة .

باسمنا نشرت الحكومة فوق المجتمع حجابًا قاتمًا من القمع وقد أندر الناطق الرسمي باسم الرئيس الناس " بالانتباه إلى ما يتفوهون به " لذا يجد الفنانون والمثقفون والأساتذة المعارضون وجهات نظرهم عرضة للتحريف والتشويه والهجوم والقمع .

فما يعرف بالمرسوم الوطني - إضافة إلى عدد من الإجراءات المماثلة على صعيد الولاية - يمنح الشرطة سلطات كاسحة فيما يتعلق بالتفتيش والاعتقال ، بإشراف ، عندما يلزم ذلك ، دعاوى قضائية سرية تقام في محاكم سرية .

باسمنا ، ثابرت السلطة التنفيذية على اغتصاب أدوار الدوائر الحكومية ووظائفها الأخرى .

وقد أنشئت محاكم عسكرية لا تتطلب أدلة صارمة، وتفتقر إلى حق الاستئناف ، وذلك بواسطة أوامر إجرائية ، وتعلن مجموعات " إرهابية " بجره قلم رئاسي.

لا بد لنا أن نأخذ ضباط الأرض ذوي الرتب العليا على محمل الجد ، عندما يتكلمون عن حرب ستدوم جيلًا، وعندما يتحدثون عن نظام محلي جديد .
إننا في صدد مواجهة سياسة خارجية إمبريالية عنلية جديدة، وسياسة محلية تولد الخوف وتحركه بغية الانتقاص من الحقوق .

إن مسار الأحداث في الأشهر الأخيرة يؤدي إلى الهلاك لا محالة ، ولا بد من رؤيته على حقيقته ومن ثم مقاومته . فكم من المرات في التاريخ ، انتظرت الشعوب حتى سبق السيف العذل، ولم تعد هناك أي فائدة من المقاومة .
لقد أعلن الرئيس بوش : " أنتم إما معنا وإما ضدنا " ، وها نحن نجيب " نرفض

أن نسمح لك بالتحدث باسم كل الشعب الأمريكي ، ولن نتخلى عن حقنا في السؤال . ولن نسلم ضمائرنا مقابل وعد خاو بالأمن . نقول ليس باسمنا . نرفض أن نكون طرفاً في هذه الحروب كما نتبرأ من أي تدخل يشن إما باسمنا وإما من أجل رفاها إننا نمد اليد لأولئك الذين يعانون من تلك السياسات في أرجاء العالم قاطبة ، وسنعبّر عن تضامنا بالكلام والفعل . نحن الموقعون أدناه ، ندعو الأمريكيين كافة إلى الانضمام لمواجهة هذا التحدي . ونحن نؤيد حالة التساؤل والاعتراض الحالية ، وإن كنا نقر بالحاجة إلى المزيد الكثير لوقف هذه القوة الماحقة فعلاً ، إننا نستلهم جنود الاحتياط الإسرائيليين الذين جازفوا بحياتهم لحظة أعلنوا " أن هناك حدًا " ورفضوا الخدمة في احتلال الضفة الغربية وغزة . كما نستلهم أيضًا الأمثلة الكثيرة للمقاومة والوعي من ماضي الولايات المتحدة : بدءًا من أولئك الذين ناهضوا العبودية من خلال العصيان والثورات وصولاً إلى أولئك الذين تحدوا حرب فيتنام من خلال رفض الأوامر ومقاومة الخدمة العسكرية والتضامن مع المقاومين . فلنمنع العالم المتفرج اليوم من السقوط في اليأس من جرّاء صمتنا وتخلفنا عن الفعل . وبدلاً من ذلك فلنسمع العالم تعهدنا : سنقاوم آلية الحرب والقمع وسنعمل على استنهاض الآخرين من أجل القيام بأي شيء ممكن لوقفها

سياسة بوش تثير قلق الحزب الجمهوري

ذكرت صحيفة يو إس توداي الأمريكية أن بعض الجمهوريين في الكونغرس الأميركي بدأوا يتصدون للبيت الأبيض حول السياسة الخارجية ويشكلون عقبة غير متوقعة للرئيس بوش، فيما يستعد لما يمكن أن يكون التحدي الأول الأكبر له وهو الإطاحة بصدام حسين. وأضافت الصحيفة: إن تقاعس الحزب الجمهوري عن دعم البيت الأبيض حول قضايا سياسته الخارجية الرئيسية يطلق إشارة على نهاية الفترة فوق العادية من التعاون بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي حول الشؤون العالمية منذ أحداث 11 سبتمبر، وهذا يعني أن بوش يمكن أن يواجه المزيد من المشاكل لكسب موافقة الكونغرس على أي عمليات عسكرية مستقبلية.

ويأتي هذا الاستقلال المتزايد للجمهوريين حول السياسة تجاه أفغانستان وكوبا وروسيا والشرق الأوسط في الوقت الذي انتهت فيه لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ والتي يسيطر عليها الديمقراطيون جلسات استماع لآراء الخبراء والمحللين حول الحرب المحتملة ضد العراق.

ومن جهتها تخطط لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس النواب الأميركي التي يسيطر عليها الجمهوريون بعقد جلسات استماع للخبراء والمحللين حول نفس الموضوع خلال الشهر القادم.

ونبهت الصحيفة إلى أن الجمهوريين قد اتخذوا خطوات مؤخرًا للتشكيك بسياسات بوش الخارجية، فقد صوت مجلس النواب الأميركي يوم 23 يوليو بأغلبية 262 مقابل 167 صوتًا لرفع القيود على السفر إلى كوبا والتي مضى على فرضها أكثر من أربعة عقود، وبلغ مجموع الأعضاء الجمهوريين الذين عارضوا البيت الأبيض 73 عضوًا أي ثلث إجمالي الأعضاء الجمهوريين في مجلس النواب، وهؤلاء رفضوا حجة البيت الأبيض بأن رفع قيود السفر إلى كوبا يضعف الحرب الأميركية ضد الإرهاب.

وفي اليوم التالي 24 يوليو وافق الكونغرس على تحرير مئات الملايين من الدولارات مخصصة لتدمير أسلحة في الاتحاد السوفيتي سابقًا بعد أن كانت تلك الأموال محتجزة من

قبل إدارة بوش بحجة تلبية شروط معينة قبل إنفاقها، وقد تم إقرار الترخيص بإنفاقها بدعم كاسح من قبل الحزب الجمهوري من دون الحاجة إلى تقديم شهادات بأنها أنفقت في الغرض المخصصة لأجله.

يذكر أن الوضع معقد للغاية داخل الإدارة الأميركية نظرًا لتنامي قوة اللوبي العسكري الصناعي المدعوم بعدد من الخبراء السياسيين والذي يرى في ضرب العراق السبيل الوحيد في الوقت الحالي لاستعادة شعبية الرئيس جورج بوش التي بدأت تتراجع رويدًا رويدًا بسبب تراجع أداء الاقتصاد الأميركي وتدنى أداء البورصة مما يمهد الطريق أمام الديمقراطيين للفوز بالأغلبية في مجلس النواب في الانتخابات المقرر عقدها في نوفمبر المقبل.

بوش سيطرح أمام الكونغرس خطوط عقيدته الخاصة بالضربات الوقائية والربط بين الإرهاب وخطر أسلحة الدمار

محللون: بوش بصدد تطوير مبدأ «الوقائية» على غرار مبدأ ترومان الخاص بـ«الاحتواء»

واشنطن: دويل ماكمانس*

عندما وصل جورج دبليو بوش الى البيت الابيض في يناير (كانون الثاني) 2001، بدت اهداف سياسته الخارجية على درجة كبيرة من التواضع. وكان البند الرئيسي في مجال السياسة الخارجية خلال حملة بوش الرئاسية هو الحد من تدخل القوات المسلحة الاميركية في النزاعات الخارجية وليس توسيع ذلك التدخل. ولكن بعد 19 شهرا من ولايته وبعد الهجوم الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة في 11 سبتمبر (ايلول) الماضي، فان استجابة بوش للتحدي الذي طرحته منظمة «القاعدة» توسعت لتتمخض عن رؤية طموحة ومثيرة للجدل تتبع سياسة خارجية اكثر حزما وحضورا وميلا الى العنف على المستوى العالمي.

وهذه السياسة الجديدة، التي اصبحت تعرف بعقيدة بوش ستطرح خطوطها العريضة رسميا في تقرير يقدم الى الكونغرس هذا الشهر، تعلن ان الولايات المتحدة مستعدة لتسديد ضربات وقائية للدول المعادية التي تنشر اسلحة نووية او بيولوجية او كيمياوية، وتشير الى ان المرشح الاول لهذه الضربة الوقائية هو العراق.

ويقول مساعدا بوش ان تقرير «استراتيجية الامن القومي» سيأتي على نفس الدرجة من الاهمية وسيتمد الى ما وراء العراق ليطرح دورا عالميا للولايات المتحدة ويدعو لمزيد من التعاون مع روسيا والصين، ومزيد من العون العسكري للدول التي تحارب الارهاب ومزيد من العون الاقتصادي للدول الفقيرة في افريقيا واميركا اللاتينية وآسيا.

وليس غريبا ان تصبح الدعوة لضرب العراق محور جدل عنيف، ولكن حجة الادارة الاوسع، بان الحرب ضد الارهاب ستكون جوهر السياسة الخارجية الاميركية الجديدة لما يسميه وزير الخارجية كولن باول «بالمرحلة التالية لما بعد الحرب الباردة»، اثارته هي الاخرى جدلا محتدما.

ويبدي البعض استعدادا لتأييد هذه السياسة. وقال جون لويس قاديس، الباحث في شؤون العلاقات الخارجية بجامعة ييل «انها حزمة افكار تنطوي على درجة كبيرة من التعميمات الكاسحة. ولكنها مع ذلك ممكنة التحقيق. هناك درجة من الوضوح والانسجام لم نرها منذ فترة طويلة. لم نر هذه الدرجة من الانسجام والوضوح لدى الادارات السابقة، بل لم نرها من هذه الادارة نفسها في شهورها الاولى».

ولكن هناك آخرين ليسوا على هذه الدرجة من التفاؤل، ويحذرون من ان السياسة الجديدة ابعدا ما تكون عن تطوير التعاون، وانها على العكس من ذلك تسبب قسطا غير قليل من النزاعات والاحتكاكات. وقال جون ميرشايمر، مدرس العلاقات الدولية بجامعة شيكاغو «لا اعتقد ان هذه السياسة ستنجح. ان فكرتهم بان تكون مكافحة الارهاب هي محور السياسة الخارجية لكل القوى الكبرى ليست مقبولة بالنسبة لي. انني لا اؤمن بهذه الفكرة. وهي على كل حال ليست نقطة التركيز بالنسبة لروسيا او الصين. بل حتى الاوروبيون يعتقدون اننا مصابون بالهوس».

ولكن اغلب المحللين يتفقون على ان السياسة الجديدة تمثل تحولا كبيرا في تفكير رئيس لم يأت الى البيت الابيض الا ببضعة طموجات متواضعة في مجال السياسة الخارجية، طموجات لم تتعد الرغبة في تخفيض مهام حفظ السلام بالخارج وبناء الدروع الدفاعية بالداخل.

وإذا طرح التساؤل عن سبب تغيير بوش لرؤيته، فان الاجابة ستكون حتما: احدث 11 سبتمبر (ايلول). وقالت كوندوليزا رايس مستشارة بوش لشؤون الامن القومي «11 سبتمبر كانت زلزالا دفع كل الاشياء الى الحركة والتحول والتغيير، الى الدرجة التي تحملك على القول بان هناك اخطارا هنا، ولكن هناك بعض الفرص الجديدة في نفس الوقت»، مشيرة الى ان من ضمن الفرص الجديدة الامل بان تجد الولايات المتحدة واوروبا وروسيا والصين واليابان، لغة مشتركة وارضية مشتركة للحرب ضد الارهاب. وازافت رايس «لاول مرة في التاريخ العالمي اصبح ممكنا الانواجه بالمنافسة بين الدول الكبرى، وهذا في حد ذاته انجاز ضخم».

ولكن النتائج لم تكن واضحة ايضا في هذه الجبهة. ففي الخريف الماضي عندما كانت القضية ممثلة في خطر الارهاب الناجم من منظمة «القاعدة»، انضمت الامم الاخرى بسرعة كبيرة الى الولايات المتحدة. وذكرت كوندوليزا رايس ان رئيس الوزراء الياباني جونتشيرو كوبزومي، قال مخاطبا الرئيس بوش «انت تفهم بالطبع انه لا يمكنك ان تخسر، لانك اذا خسرت فاننا جميعا نكون قد انتهينا».

ولكن عندما طرح بوش في الآونة الاخيرة نظريته في التركيز على الدول المعادية التي تملك اسلحة الدمار الشامل، والتي عبر عنها بدول «محور الشر»، ذاكرا كلاً من العراق وایران وكوريا الشمالية، فان الحليف الوحيد الذي كان مستعدا للتعبير عن تأييده لذلك كان رئيس الوزراء البريطاني توني بليير. وعندما سئل احد المسؤولين حول احجام الدول الاخرى عن التأييد، قال بشيء من الامتعاض «لان هذه الدول لم يطلب منها ذلك».

وقد ظهرت انقسامات حتى داخل ادارة بوش حول المقتضيات المحددة التي تتطلبها سياسته. ويقول مساعدو بوش ان هناك اتفاقا عاما بينهم على ان الجمع بين الارهاب واسلحة الدمار الشامل، يمثل خطرا واضحا ومائلا، وان اسقاط حكومة الرئيس العراقي صدام حسين يجب ان يكون هدفا اميركيا. ولكن كيفية تحقيق هذا الهدف وكيفية الوصول اليه ما تزال تخضع للمناقشة. وقد اعطى بوش صورة مجملية للاستراتيجية في حفل تخريج اقيم في يونيو (حزيران) الماضي الماضي بويست بوينت عندما قال ان بلدانا مثل العراق اخطر من التعامل معها بسياسة الاحتواء فقط. وقال الرئيس الاميركي «ان الردع، وهو الرد العنيف والجبار ضد الامم، لا يعني شيئا بالنسبة الى شبكات ليست لديها امم او مواطنون تدافع عنهم. أما الاحتواء فهو غير ممكن عندما يملك الطغاة من الحكام اسلحة الدمار الشامل ويستطيعون اطلاقها بواسطة الصواريخ او تسليمها سرا الى المنظمات الارهابية الحليفة لهم».

ونتيجة لهذا الوضع، قال بوش، ان على الاميركيين ان «يكونوا مستعدين لشن اعمال وقائية عند الضرورة لحماية حريتنا وحماية ارواحنا». وقد ورد هذا التحذير بالعناوين العريضة للصحف في اليوم التالي، ولكن خطاب ويست بوينت، احتوى كذلك على نقطتين دقيقتين تمثلان جزءاً من عقيدة بوش. وكانت احدي هاتين النقطتين ان النزاعات بين الدول الكبرى قد انتهت ولكن افضل طريقة للمحافظة على السلام هي احتفاظ الولايات المتحدة «بقوة عسكرية لا تخضع للمنافسة ولا تقبل التحدي، مما يجعل سباق التسليح الذي شهدته الحقب الماضية غير ذي موضوع».

والنقطة الثانية هي ان العالم لا يواجه «صدام حضارات» بل يشهد صراعا بين كل الامم لتطبيق قيم مشتركة حددها بوش على النحو التالي «الحد من نفوذ الدولة وسلطتها، احترام النساء، الملكية الخاصة، حرية التعبير، العدالة للجميع والتسامح الديني». واذاف بوش ان على الولايات المتحدة ان تساعد الدول الاخرى على تحقيق هذه القيم.

وتكون كل هذه النقاط ما يسميه قاديس وباحثون آخرون، استراتيجية عالمية معدلة للولايات المتحدة، ويمكن تسميتها كذلك بـ«عقيدة بوش».

والعقبة الاولى التي تواجهها ادارة بوش هي اقناع حلفاء الولايات المتحدة واقناع الجمهور الاميركي بان الردع لن يكون فعالا مع صدام حسين، وان اسقاطه من الضرورة بحيث يبرر شن الحرب ضده. وكان بوش ومساعدوه قد قالوا ان صدام يجب ان يذهب لانه ربما يزود المنظمات الارهابية باسلحة الدمار الشامل. ولكن آخرين من ضمنهم برنت سكوكروفت، الذي عمل مستشارا للامن القومي في ادارة الرئيس الاسبق جورج بوش الاب، يثيرون الشكوك حول سلامة هذا المنطق. وقد كتب سكوكروفت «ليس من المحتمل ان يغامر صدام باستثماراته في مجال اسلحة الدمار الشامل بتسليمها الى ارهابيين يستخدمونها لخدمة اغراضهم الخاصة ويكشفون بغداد كمصدر لها».

وهناك مشكلة اخرى تتمثل في ان بوش يرغب في الاحتفاظ بتحالف واسع ضد الارهاب وفي تقوية التعاون مع القوى الكبرى الاخرى بما فيها روسيا والصين. ولكن بوش في حملته ضد العراق وضد «محور الشر» لم يبد

استعدادا كبيرا للتشاور مع الدول الاخرى، مما جعل بعض الحلفاء التقليديين مثل بريطانيا وفرنسا والمانيا يعلنون احتجاجهم على هذا التجاهل. وقال تومسون المعروف بتأييده للادارة «اغلب ما طرحوه باعتباره سياسة عالمية يتسم بالطابع الانفرادي. وخطاب بوش بويسنت بوينت ليس سوى دعوة لموقف اخلاقي انفرادي. ان العراق لم يعتد علينا، كما لم تعتد علينا كوريا الشمالية او ايران».

وعلى المدى الطويل فان الامتحان الذي ستتعرض له «عقيدة بوش» هو: هل سيصمد هذا المبدأ كما صمد مبدأ هاري ترومان المتعلق بالاحتواء على مدى نصف قرن وصار هو القاعدة التي تنطلق منها السياسة الاميركية تجاه الاتحاد السوفياتي، ام انه سيكون مجرد اهتمام عابر من اهتمامات السياسة الخارجية؟.
